المعرض العربي الإقليمي الأول للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب (الدوحة، 18-20 شباط/فبراير 2014)

منتدى حلول منظمة العمل الدولية: تعزيز عمالة الشباب من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث في الدول العربية

الدوحة، 19 شباط/فبراير 2014 من ٩ صباحا حتي ١١:٤٥ ظهرا

المكان: قاعة سلوى جناح أ

1- مقدمة

ينظم مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب سنوياً منذ عام 2008 المعارض العالمية للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب. ويعود أصل المبادرة إلى التقرير الذي قدمه الأمين العام في الدورة الثانية والستين للأمانة العامة (A/62/295)، والذي دعا فيه المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من أجل زيادة تأثيره، خاصة في المضي قدماً بالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. واستناداً إلى النتائج الإيجابية التي حققتها المعارض العالمية للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب، وغيرها من الأنشطة الإقليمية لتبادل المعارف، من قبيل الاجتماع الإقليمي "Saber dek Sur" (معارف من الجنوب) الذي استضافته حكومة بنما في عام 2012، ينظم مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية من خلال المركز الإقليمي في القاهرة **المعرض العربي الإقليمي الأول للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب (18-20 شباط/فبراير 2014).**

ويهدف المعرض الإقليمي إلى جمع ممثلي الحكومات والعمال وأصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لمناقشة التحديات الراهنة وتقديم حلول إنمائية ذات صلة بعمالة الشباب والمرأة وفعالية الطاقة/الطاقة المتجددة والأمن المائي. و إضافة إلى ذلك، يسعى المعرض إلى استعراض حلول التنمية الجنوبية وفي الوقت نفسه تحسين مدى فهم الاتجاهات الإقليمية القائمة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. و يهدف المعرض الإقليمي أيضاً إلى تحديد الممارسات الجيدة ذات الصلة وتبادلها في مختلف البلدان والسياقات لدعم الجهات الفاعلة في عمليات وضع وتنفيذ سياسات فعالة في

مجال عمالة الشباب. علاوة على ذلك، سيساهم المعرض في تحديد الحلول المحتملة لمواجهة التحديات التي تطرحها عمالة الشباب في المنطقة، وكذلك الشركاء الكفيلين بدعم محاكاة مبادرات الجنوب العالمي وتكييفها.

وما برحت منظمة العمل الدولية منذ عام 2009 تشارك بنشاط في المعارض العالمية للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب واستضافت معرض 2010 في مقارها الرئيسية في جنيف. ونشطت منظمة العمل الدولية في تعزيز الحلول المتعلقة بالعمل اللائق في مختلف المعارض، مكرسةً جهودها لقضايا الحماية الاجتماعية (2010) والأمن الغذائي (2011) والطاقة (2012)[1]. وستنظم منظمة العمل الدولية، في إطار المعرض الإقليمي، منتدىً للحلول يشمل سلسلة من الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث في ما يخص موضوع عمالة الشباب. وبمشاركة ممثلي الحكومات، ستساهم منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في معالجة المسألة من زوايا مختلفة وبنهج متكامل. وسيسمح ذلك بالجمع بين المسائل المتعلقة بالمبادئ الأساسية والحقوق في مكان العمل ومعايير العمل واستحداث العمالة وآليات الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي وفهم ترابطها على نحو أفضل عند وضع استراتيجيات لمعالجة عمالة الشباب. ومع ظهور آليات جديدة للحوار والتعاون بين البلدان النامية، تمثل الحلول الإنمائية التي سيتم استعراضها في هذا المنتدى الإقليمي أدوات أساسية لجلب تكنولوجيات وقدرات جديدة (أي نقل الدراية العملية والتكنولوجيا، وتبادل المعلومات) يمكن استخدامها في محاربة بطالة الشباب.

2- عمالة الشباب: لمحة عامة عن التحديات الراهنة في الدول العربية

أدى الانكماش الاقتصادي العالمي إلى تمركز سياسات العمالة في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية. وتشير التقديرات الواردة في تقرير التنمية في العالم لعام 2013 إلى أن من اللازم استحداث حوالي 600 مليون وظيفة جديدة على مدى 15 عاماً إذا أريد فقط تثبيت معدلات العمالة[2]. ووضع بطالة الشباب تحديداً لا يبعث على الاطمئنان. فقد حذَّر تقرير منظمة العمل الدولية المعنون *اتجاهات العمالة العالمية للشباب لعام 2012* من تنشئة "جيل ضائع"[3]. وسيكون من الضروري استحداث 6,5 مليون وظيفة سنوياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لاستيعاب معدلات البطالة الحالية والوافدين الجدد إلى سوق العمل. ويمثل هذا تحدياً عظيماً للمنطقة بالنظر إلى كونها قد استحدثت 3,2 مليون وظيفة سنوياً في بداية القرن الحادي والعشرين[4]. ويعيق انخفاض نمو إنتاجية العمل في القطاع الخاص استحداث وظائف جديدة وزيادة الأجور الحقيقية وتحسين ظروف العمل. ويسجل نمو إنتاجية العمل في العالم معدلاً سنوياً أعلى من المعدل المسجل في منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص (1,8 و1,2 على التوالي)[5].

---

[1] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ilo.org/pardev/partnerships-and-relations/south-south/lang--en/index.htm

[2] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://siteresources.worldbank.org/EXTNWDR2013/Resources/8258024-1320950747192/8260293-1322665883147/Main_Messages_English.pdf

[3] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ilo.org/brussels/press/press-releases/WCMS_181257/lang--en/index.htm

[4] انظر المرجع التالي:
International economic bulletin.Youth in the Middle East and the job market. October 2011

[5] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---

ولا تزال نسبة الشباب من السكان مرتفعة في البلدان النامية، إذ تناهز خمس مجموع السكان. وهذا هو الحال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تبلغ نسبة الشباب على التوالي 20,5 و20 في المائة من مجموع السكان. ومن المرجح أن يكون متوسط نسبة البطالة عند الشباب أعلى منه عند البالغين بثلاث مرات تقريباً. وتشير التقديرات عموماً إلى أن نسبة متوسط بطالة الشباب إلى متوسط بطالة البالغين تساوي 2,7. وبلغت هذه النسبة في منطقتيْ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4 و3,9 على التوالي. ففي مصر مثلاً، تجاوزت معدلات بطالة الشباب معدلات بطالة البالغين بما يفوق خمسة أضعاف[6]. علاوة على ذلك، كانت هاتان المنطقتان تاريخياً من أكثر المناطق تضرراً من حيث بطالة الشباب التي بلغت نسبتها 28,1 في المائة في منطقة الشرق الأوسط[7]. وشكل هذا الانهيار من حيث استحداث فرص العمل أحد أسباب حالات عدم الاستقرار والأمن التي تشهدها المنطقة منذ اندلاع الربيع العربي في عام 2010.

ويظل الشباب أكثر المتضررين من الأزمة. ففي الفترة الحالية، يعاني ما يناهز 73,8 مليون شاب من البطالة في العالم، ومن المرجح أن يزج تباطؤ النشاط الاقتصادي بنصف مليون إضافي من الشباب في دوامة البطالة بحلول عام 2014. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة ليبلغ 12,9 في المائة بحلول عام 2017، بعدما كان قد ارتفع أصلاً في عام 2012 إلى 12,6 في المائة. وضيقت الأزمة بشكل مهول آفاق سوق العمل أمام الشباب، إذ دخل العديد منهم في بطالة طويلة الأجل مباشرة بعد ولوجهم سوق العمل، وهو وضع لم تشهده قط فترات الانكماش الدوري السابقة. وفي الوقت الراهن، يظل حوالي 35 في المائة من مجموع الشباب العاطلين عن العمل في الاقتصادات المتقدمة دون عمل لمدة ستة أشهر أو أكثر، وهو ما يمثل ارتفاعاً عن النسبة المسجلة في عام 2007 البالغة 28,5 في المائة. ونتيجة لذلك، أضحى عدد متزايد من الشباب يعاني من الإحباط فانسحب من سوق العمل[8]. وما برح الشباب العربي يواجه معدلات بطالة عالية. بالإضافة إلى ذلك، كانت معدلات القوى العاملة الشابة في المنطقة منخفضة نسبياً بالمقارنة مع المتوسط العالمي (30,3 و 48,7 على التوالي)، ويفسَّر ذلك عموماً بنسبة الشباب في التعليم والعدد الهائل من الشباب المحبط البعيد عن سوق العمل[9]. وأخيراً، على عكس الاتجاه السائد في المناطق الأخرى، يعاني الشباب "المتعلم" في الدول العربية من البطالة أكثر من الشباب ذي مستويات تعليمية متدنية[10].

وتنخفض بشكل خاص معدلات مشاركة النساء والرجال في المناطق دون الإقليمية المتصلة بالدول العربية. وبلغت مشاركة الشابات في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط 13,1 في المائة في عام 2011، بالمقارنة مع 46,7 من الشبان[11].

---

exrel/documents/meetingdocument/wcms_205744.pdf

[6] انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---exrel/documents/meetingdocument/wcms_205743.pdf

[7] انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_191163.pdf

[8] انظر المرجع التالي:

ILO, Global Employment Trends 2013, available at: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_202215.pdf

[9] انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---exrel/documents/meetingdocument/wcms_205744.pdf

[10] انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---exrel/documents/meetingdocument/wcms_205743.pdf

[11] يقدم تقرير اتجاهات العمالة العالمية للشباب (2012) معلومات ذات صلة بالموضوع: انظر الحاشية 2 أعلاه

ويعزى هذا جزئياً إلى الأعراف الاجتماعية التي تمنع الشابات من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، بلغ معدل مشاركة الشابات في القوى العاملة في عام 2011 نسبة 7 في المائة بالمقارنة مع 25,8 بالنسبة لنظرائهن الذكور. وبالمثل، بلغ معدل مشاركة الشابات في القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة 8,4 في المائة بالمقارنة مع 41,6 بالنسبة لنظرائهن الذكور. وتدل هذه الأرقام على التحدي الذي تطرحه مسألة توزيع العمل بين الجنسين في المنطقة، إلى جانب الخصائص التي تميز كل بلد[12].

3- الإطار العالمي لمعالجة أزمة عمالة الشباب

اعتمدت منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه 2012 خلال الدروة الواحدة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي قراراً يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وهادفة ومتجددة لمعالجة أزمة عمالة الشباب، عنوانه أزمة عمالة الشباب: دعوة إلى اتخاذ الإجراءات[13]، وهو يكمّل قرار مؤتمر العمل الدولي واستنتاجاته المعتمدة في عام 2005 في ما يتعلق بعمالة الشباب. وأُدرج في قرار مؤتمر العمل الدولي عدد من المقترحات بشأن إجراءات منظمة العمل الدولية في ما يخص عمالة الشباب، بما في ذلك إرساء "آليات لاستعراض ونشر الممارسات الجيدة بشأن تدخلات عمالة الشباب، بوسائل منها التعلم المتبادل والتعاون بين بلدان الجنوب". علاوة على ذلك، أعطت الاستنتاجات الأولوية لخمسة مجالات سياسية تهدف إلى استحداث فرص النمو والعمل اللائق المؤاتيين للعمالة، وهي: 1) سياسات العمالة والاقتصاد لزيادة الطلب الإجمالي وتحسين فرص الحصول على التمويل؛ 2) التعليم والتدريب لتسهيل عملية الانتقال من المدرسة إلى العمل؛ 3) سياسات سوق العمل الرامية إلى استهداف عمالة الشباب المحرومين؛ 4) تنظيم المشاريع والعمل للحساب الخاص لمساعدة أصحاب المشاريع المحتملين من الشباب؛ 5) حقوق العمل القائمة على معايير العمل الدولية من أجل ضمان حصول الشباب على معاملة متساوية وعلى الحقوق في مكان العمل.

وخلال الدورة السادسة عشرة بعد الثلاثمائة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، تم تأييد خطة متابعة مدتها سبع سنوات لتنفيذ أحكام القرار المذكور آنفاً. والهدف من الخطة زيادة قدرات منظمة العمل الدولية لتكون رائدة عالمية ومركز امتياز في ما يتعلق بعمالة الشباب وتعزز قدراتها في المجالات السياسية الخمسة الواردة في القرار الصادر عن مؤتمر العمل الدولي في عام 2012 وتوسع نطاق أنشطتها في مجال تطوير المعارف ونشرها وتقديم المساعدة التقنية وإقامة الشراكات وتوعية الشباب بشأن العمل اللائق. علاوة على ذلك، تستند الخطة إلى ثلاث ركائز استراتيجية، هي: (1) تطوير المعارف ونشرها؛ (2) تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات؛ (3) إقامة الشراكات والتوعية.

---

[12] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---exrel/documents/meetingdocument/wcms_205744.pdf

[13] يدعو قرار عام 2012 الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وشركاءها إلى ما يلي: 1) تعزيز النمو المؤاتي للعمالة واستحداث فرص العمل اللائق من خلال سياسات الاقتصاد الكلي والقابلية للاستخدام وسياسات سوق العمل وروح تنظيم المشاريع لدى الشباب وحقوقهم من أجل مواجهة الآثار الاجتماعية للأزمة، وفي الوقت نفسه ضمان الاستدامة المالية والضريبية؛ 2) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والحوافز الضريبية التي تدعم العمالة و الطلب الإجمالي الأقوى وتحسن سبل الحصول على التمويل وتزيد الاستثمار المنتج؛ 3) اعتماد تدابير ضريبية مستدامة وهادفة، من قبيل السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية والتدخلات من جانب الطلب وبرامج التوظيف العامة ومخططات ضمان العمالة وبرامج البنية التحتية كثيفة اليد العاملة وإعانات الأجور والتدريب وغير ذلك من التدخلات الخاصة بعمالة الشباب. (للمزيد من المعلومات، انظر الموقع التالي:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_185950.pdf)

وفي الأخير، تم التشديد على الحاجة إلى استكشاف **"الفرص لتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث ليشمل عمالة الشباب"**، كما يدعو إلى ذلك القرار [14].

وأعطى المجتمع الدولي عمالة الشباب الأولوية في جدول أعماله. فمنظومة الأمم المتحدة، من خلال خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب، تعزز اتباع نهج برنامجي مشترك لمعالجة قضايا تنمية الشباب. وتقدم خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب إرشادات استراتيجية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل في عملها المتعلق بالشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب. وتركز خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الأهداف العامة التالية: العمالة، وتنظيم المشاريع، والإدماج السياسي، والمشاركة المدنية وحماية الحقوق، والتعليم بما فيه التثقيف الجنسي الشامل، والصحة. وتتصدر منظمة العمل الدولية جميع النتائج المتعلقة بالعمالة، وكذلك النتائج التي تخص تحديداً تنظيم المشاريع لدى الشباب، ولاسيما الشابات.

وتقدم منظمة العمل الدولية بالفعل، من خلال مكتبها الإقليمي للدول العربية في بيروت ووفقاً للإطار المذكور سابقاً، دعمها وخبرتها إلى 11 بلداً[15]. ويتولى المكتب الإقليمي والفرق المعنية بالعمل اللائق تقديم المساعدة التقنية. علاوة على ذلك، يحظى برنامج عمالة الشباب بمؤهلات تجعله مركز التنسيق لاستراتيجية عمالة الشباب التابعة لمنظمة العمل الدولية. ويعمل البرنامج من خلال شبكة عالمية من الأخصائيين الذين يعملون في الإدارات التقنية في منظمة العمل الدولية ومقارها في جنيف وفي أكثر من 60 مكتباً في جميع أنحاء العالم. وهو يقدم المساعدة في إعداد تدخلات متسقة ومنسقة ومتكاملة بشأن عمالة الشباب. ويتعاون برنامج عمالة الشباب عن كثب مع الهيكل الميداني ويعمل من خلاله لمساعدة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في تلبية احتياجات عمالة الشباب في إطار البرامج القطرية للعمل اللائق[16]. وتشدد البرامج القطرية للعمل اللائق للدول العربية بوجه خاص على تعزيز فرص الشابات والشبان في الحصول على العمل وكسب العيش، وفي الوقت نفسه زيادة قابليتهم للاستخدام من خلال خدمات التدريب على المهارات والتوظيف، التي تركز على السوق وتستهدف الشباب.

وأنجزت منظمة العمل الدولية[17] ستةً من مشاريع التعاون التقني التي تتناول عمالة الشباب في الدول العربية، ما يمثل 13 في المائة من مجموع المشاريع المتعلقة بعمالة الشباب في العالم. وتمثل هذه المشاريع إذن 10 في المائة من الميزانية المخصصة لمشاريع التعاون التقني التي تقودها منظمة العمل الدولية في مجال عمالة الشباب في جميع أنحاء العالم. وفي ما يتعلق بالمشاريع التي تعكف منظمة العمل الدولية على تنفيذها حالياً[18]، تمثل الدول العربية 7 في المائة من مجموع مشاريع التعاون التقني في مجال عمالة الشباب في العالم، مما يمثل 1 في المائة من الميزانية المخصصة لمشاريع التعاون التقني في مجال عمالة الشباب في جميع أنحاء العالم.

---

[14] انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_191313.pdf

[15] لبنان وسوريا والأردن والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين. كما أن أنشطة منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة هي جزء من حافظة المكتب الإقليمي.

[16] انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_103243.pdf

[17] "أنشطة منجَزة" أو "أُغلقت مالياً" قبل التاسع من تموز/يوليه 2012.

[18] مشاريع لا تزال قيد التنفيذ اعتباراً من التاسع من تموز/يوليه 2012.

4- التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث من أجل معالجة بطالة الشباب

بلغ التعاون بين البلدان النامية في العقد الأخير درجات أعلى من الوضوح والأهمية. ففي كانون الأول/ديسمبر 2009، حث مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون بين بلدان الجنوب المعقود في نيروبي المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على "اتخاذ تدابير محددة لإدماج دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث". وتصف وثيقة نيروبي الختامية[19] التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث كمظهر من مظاهر التضامن بين بلدان الجنوب التي تنطوي على اتخاذ مبادرات في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ويمكن أن يأخذ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث أشكالاً مختلفة، بما في ذلك تبادل المعارف والخبرات والتدريب ونقل التكنولوجيا. وينظَر إلى هذا التعاون بوصفه شراكة بين أطراف متساوية تقوم على التضامن؛ فهو إذن ليس بديلاً عن التعاون المعهود بين الشمال والجنوب، بل مكمّل له. ويمكن أن يساهم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث في المضي قدماً بالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية وفي تشكيل جدول الأعمال لما بعد عام 2015.

وتشارك منظمة العمل الدولية منذ عهد بعيد في تعزيز التعاون بين البلدان النامية، وقد يسرت هذا التعاون من خلال تنظيم ورشات عمل لتبادل المعارف وإجراء جولات دراسية، في جملة أمور أخرى. ووطدت منظمة العمل الدولية التزامها بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث خلال الدورة التي عقدها مجلس إدارتها في آذار/مارس 2012 حيث تم اعتماد استراتيجية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث في وثيقة تحت عنوان "التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث: طريق المستقبل"[20]. وتم اعتماد المؤشرات المصاحبة لهذه الاستراتيجية خلال الدورة التي عقدها مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وبطلب من مجلس الإدارة، تحدَّد إطار النتائج المقترحة في ما يلي: 1) تحظى منظمة العمل الدولية بقدر كبير من الوعي المؤسسي والقدرات لتحديد وتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث بغية اتخاذ وتنفيذ مبادرة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث؛ 2) يحقق برنامج العمل اللائق تقدماً من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث بمشاركة عدد متزايد من الحكومات والشركاء الاجتماعيين ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الحكومية.

علاوة على ذلك، اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة المعقودة في عام 2011 برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها للفترة 2012-2013، وقد شدد بوجه خاص على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث باعتبارهما وسيلة لتحقيق أهداف المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يحدد القرار المذكور سابقاً، إلى جانب خطة متابعته، بشكل صريح حاجة منظمة العمل الدولية إلى وضع "آليات لاستعراض ونشر الممارسات الجيدة بشأن التدخلات في مجال عمالة الشباب، بوسائل منها التعلم المتبادل والتعاون بين بلدان الجنوب"، واستكشاف "الفرص لتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث ليشمل عمالة الشباب"[21].

---

[19] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/475/13/pdf/N0947513.pdf?OpenElement

[20] الوثيقة متاحة على الموقع التالي:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_172957.pdf

[21] انظر الموقع التالي:

ومن الحاسم في هذا السياق تعزيز القدرة على الاستجابة ودعم آليات التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي وكذلك التزام الشركاء الاجتماعيين من خلال أنماط التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث من أجل استدامة إجراءات معالجة بطالة الشباب. ومن شأن توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث أن يقدم حلولاً مبتكرة وقابلة للتطوير لمعالجة أزمة العمل الراهنة التي تؤثر على الشباب بوجه خاص. وفي هذا الصدد، تضطلع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل بدور رئيسي في تعزيز عمالة الشباب في المنطقة. ومن الأساسي أن يساهم الشركاء الاجتماعيون في صياغة سياسات عمالة الشباب ورصدها وتقييمها لضمان قابلية تطبيقها.

5- المواضيع

أ) مرفق إدارة المعارف بشأن عمالة الشباب والهجرة والتبادل بين بلدان الجنوب

أُطلقت النافذة المواضيعية بشأن عمالة الشباب والهجرة التابعة للصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في آب أغسطس 2007 لدعم عملية تنفيذ 14 برنامجاً مشتركاً بشأن عمالة الشباب والهجرة عن طريق تحصيل المعارف وتبادلها من خلال إقامة شبكة للممارسة. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمرفق إدارة المعارف في تنظيم ورشات عمل مواضيعية وعالمية لتبادل الخبرات والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة في مجال عمالة الشباب والهجرة، وذلك من خلال الشركاء الوطنيين بمن فيهم ممثلو الحكومات والمجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة المشاركة. كما يهدف المرفق إلى دعم عمليات جمع ونشر البيانات والمعلومات والأدوات التي توفرها البرامج المشتركة؛ وإجراء بحوث ودراسات بشأن المواضيع التي تهتم بها البرامج المشتركة عادةً. وتتشكل النافذة المواضيعية بشأن عمالة الشباب والهجرة من البرامج المشتركة قيد التنفيذ في بلدان في أفريقيا وآسيا وجنوب شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية. وتنطوي هذه البرامج على إقامة شراكات بين المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الوطنية على الصعيدين الوطني والمحلي.

و منذ عام 2010، ما برحت منظمة العمل الدولية من خلال برنامجها لعمالة الشباب تساعد على تطوير المعارف وتبادلها في إطار مرفق إدارة المعارف المذكور سابقاً. فقد أتاحت لبلدان من الجنوب العالمي فرص التعلم من بعضها البعض بشأن الفعالية في تنفيذ السياسات المتعلقة بعمالة الشباب والهجرة، والاستفادة من الدروس المستخلصة من مختلف البرامج المشتركة. وقد تمت بالفعل عمليات تبادل عديدة بين بلدان الجنوب وفقاً لمرفق إدارة المعارف.

أولاً، بهدف تعزيز إنشاء شبكة ممارسة بين البرامج المشتركة الخمسة عشر، نظم مرفق إدارة المعارف ورشتيْن تدريبيتيْن، إحداهما في بودابست (هنغاريا) من 30 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2011، والأخرى في ليما (بيرو) من 13 إلى 15 نيسان/أبريل 2011. وناقش المشاركون خلال هاتين الورشتين مجالات العمل الأكثر تحدياً بالنسبة للبرامج المشتركة والدروس المستخلصة، وتبادلوا الوسائل والأدوات السياسية الفعالة. إلى جانب ذلك، نُظمت ورشة عمل عالمية للنافذة المواضيعية بشأن عمالة الشباب والهجرة التابعة للصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بونتا كانا (الجمهورية الدومينيكية) من 29 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012. ودعي إليها

ممثلو فرق وطنية من إكوادور وألبانيا وباراغواي والبوسنة والهرسك وبيرو وتركيا وتونس وصربيا والصين والفلبين وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس. وأتاحت ورشة العمل العالمية للمشاركين فرصة تبادل كل ما اكتسبوه من خبرة في جميع المراحل العملية للبرامج المشتركة، بما في ذلك عمليات التنفيذ والرصد والتقييم. وناقش المشاركون أيضاً الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة وتبادلوا وجهات النظر في ما يخص طريقة ضمان استدامة الإنجازات المحققة والحفاظ على شبكة الممارسة العالمية لعمالة الشباب والهجرة. وأخيراً، أثارت ورشات العمل اهتمام بعض المشاركين لإقامة مزيد من التعاون مع نظرائهم من البلدان الأخرى والتعلم من تجاربهم. فعلى سبيل المثال، أُبرم اتفاق تعاون بين إكوادور وبيرو في مجال هجرة الشباب. ويجسد التبادل بين ألبانيا وتونس في مجال السياسات والممارسات المتعلقة بالعمالة مثالاً آخر عن التعاون بين بلدان الجنوب في إطار مرفق إدارة المعارف.

وتتيح الشبكات التي أنشئت خلال ورشات العمل فرصةً لتطبيق نُهج مبتكرة للقضايا المشتركة بين العديد من البرامج والبلدان والمناطق. ومن شأن نقل الخبرات والممارسات والدروس المستخلصة خلال تنفيذ البرامج المتعلقة بعمالة الشباب والهجرة أن يكون ضرورياً لتحسين اتساق السياسات على الصعيد الوطني وتحديد النُّهج الناجعة. ومن شأنه أيضاً أن يدعم الحوار السياسي ويذكي الوعي بقضايا عمالة الشباب والهجرة على الصعيدين الوطني والدولي.

ب) التعاون بين بلدان الجنوب والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يمثل التقارب بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمجال من المجالات المواضيعية والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث كنمط من أنماط التعاون فرصة استراتيجية لمنظمة العمل الدولية. فقد طورت المنظمة الخبرة في مجال منشآت ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما أنها تلتزم بشدة بقدرة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث على اتخاذ أشكال مختلفة، بما فيها تبادل المعارف والخبرات والتدريب ونقل التكنولوجيا، وينطبق هذا كله على مختلف ميادين الخبرة ومجالاتها، بما في ذلك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويقوم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مبدأ التضامن. وتشكل أنماط التعاون هذه سبلاً بديلةً للتنمية، خاصة في ظروف الأزمة، وذلك عن طريق الجمع بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لقد أثبتت الأزمة العالمية دور بلدان الجنوب في التنمية، ولا سيما في إيجاد حلول مشتركة لتحديات وسياقات متشابهة. ومن المهم في هذا السيناريو ضم الجهود إلى المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الاجتماعية لزيادة تأثير المبادرات الإنمائية. وخلال المؤتمر الإقليمي لمنظمة العمل الدولية بشأن "الاقتصاد الاجتماعي – استجابة أفريقيا للأزمة العالمية" المعقود في جوهانسبورغ في تشرين الأول/أكتوبر 2009، أشارت خطة العمل لتعزيز منشآت ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي في أفريقيا بشكل صريح إلى "إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة في مجال الاقتصاد الاجتماعي في الشمال والجنوب، وكذلك الشراكات بين بلدان الجنوب" بوصفها مجالاً من مجالات العمل. علاوةً على ذلك، يشمل التعاون بين بلدان الجنوب والاقتصاد الاجتماعي نهجاً قائماً على تعدد أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة الأخرى. وهذه الشراكة بين الأطراف المتساوية أساسية لتعميم برنامج العمل اللائق.

ومن شأن ترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث أن تزيد من تأثير الاقتصاد الاجتماعي في سياقات وطنية؛ إذ يمكن أن تؤدي إلى إنشاء شبكات ومنابر لتبادل المعارف والخبرات على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وتوجد بالفعل

شبكات عديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين بلدان من الجنوب، مثلاً شبكة ريميس (Remess) في المغرب، وهي شبكة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وشريك لمنظمة العمل الدولية في دورة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي عقدت في أغادير في عام 2013 للتركيز على عمالة الشباب.

وما فتئت منظمة العمل الدولية تشارك في بعض المبادرات التي أثبتت التكامل بين التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث والاقتصاد الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، صدرت في عام 2011 رزمة تدريبية تحت عنوان "كيف تدير تعاونيتك الزراعية" (My.COOP). وهي تتناول التحديات الإدارية التي يواجهها العديد من التعاونيات الزراعية. وتستند إلى فكرة أنّ التعاونيات القوية ضرورية من أجل بلوغ درجات أعلى من الإنصاف في توزيع الدخل وتحقيق الديموقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، نظمت منظمة العمل الدولية في بيروت (لبنان) في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 ورشة عمل ثلاثية إقليمية فرعية لتبادل المعارف بشأن التعاونيات في الدول العربية جمعت ممثلي الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل وتعاونيات من ستة بلدان عربية (هي الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة وسوريا والعراق ولبنان واليمن) وجهات مانحة. وكان الهدف من تنظيم ورشة العمل هذه التفكير في الحركة التعاونية العربية في سياق التجارب العالمية والتمعن في الدور المحتمل للتعاونيات في المضي قدماً ببرنامج العمل اللائق في الدول العربية. وتمثلت الغاية من ورشة العمل في ما يلي: (1) إعطاء نظرة عامة عن حركة التعاونيات في منطقة الدول العربية وبحث السياسات التنظيمية والأطر التشريعية والاحتياجات والفرص والتحديات الرئيسية وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة؛ (2) تقييم الإنجازات الرئيسية وتسليط الضوء على أفضل الممارسات وتحليل الدروس المستخلصة والتوصيات الهامة من أجل وضع خطة عمل تشاركية لتنمية التعاونيات في منطقة الدول العربية[22]. علاوة على ذلك، تُبذل جهود عديدة في مجال التعاونيات النسائية في الدول العربية (خاصة في اليمن وفلسطين وإلى حد ما في لبنان أيضاً). فعلى سبيل المثال، اقتداءً بمبادرة فلسطينية لتمكين المرأة اقتصادياً تتعلق بتكوين مجموعة من صاحبات الأعمال، اتُّخذت مبادرة مماثلة في لبنان.

[22] انظر الموقع التالي:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/---coop/documents/instructionalmaterial/wcms_166301.pdf

6- معلومات عن منتدى حلول منظمة العمل الدولية

أ) أهداف المنتدى

يهدف منتدى حلول منظمة العمل الدولية إلى تقديم حلول إنمائية تتصل بعمالة الشباب والمرأة. وسيسعى المنتدى تحديداً إلى تقديم عروض قائمة على النتائج وحلول إنمائية جنوبية قابلة للتطوير وسيضمن للشباب والمرأة أن تكون قضايا العمالة والعمل اللائق والإدماج الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية للتنمية المستدامة. كما سيركز على السياسات المتعلقة بالمهارات والتعليم لتسهيل الانتقال إلى عالم العمل وتحسين القابلية للاستخدام، بما في ذلك تحقيق نتائج منصفة للفئات المحرومة مثل النساء والفتيات والشباب. ويهدف المنتدى إلى إقامة شراكات لدعم معالجة أزمة عمالة الشباب. ويعتمد جهد فريد من نوعه لحشد الدعم على مجموعة أنشطة التعاون التقني للدول العربية، التي أُطلقت كمتابعة لتنفيذ قرار الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات بشأن أزمة عمالة الشباب. وبهذه الروح، سيركز المنتدى على احتياجات محددة لتعزيز القدرات والإمكانات المحلية لمعالجة بطالة الشباب على الصعيد المحلي، واضعاً في الاعتبار أنه لا يمكن انتهاج "حل يرضي الجميع" لمعالجة القضايا المتعلقة بعمالة الشباب.

وفي الأخير، سيكمّل منتدى الحلول المواد الأخرى المشمولة بالمعرض العربي الإقليمي للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب الذي يركز على مشاركة الشباب في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيتناول المعرض بوجه خاص دور التعاونيات في تمكين الشباب إناثاً وذكوراً. والمقصود من المعرض إعطاء نظرة أوضح عن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومدى إمكانية تطبيقه لاستحداث فرص عمل للشباب. وهو، علاوة على ذلك، يصب في اتجاه إقامة شبكة ممارسة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، ستبحث الأكاديمية المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لعام 2013 عن طريق تقييم *الشباب واستحداث فرص عمل لهم* استراتيجيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وممارساته وأدواته المتاحة مع التشديد بوجه خاص على عمليات التبادل بين بلدان الجنوب[23].

ب) هيكلية المنتدى

سينظَّم المنتدى الإقليمي بطريقة تفاعلية ويحتضن عروضاً للحلول الإنمائية المطبقة يقدمها خبراء تقنيون في مجال عمالة الشباب والمرأة. وستخصّص له ثلاث ساعات مقسمة إلى ثلاثة أجزاء. وستتاح لكل مشارك في المنتدى ما بين 10- 15 دقيقة لتقديم عرضه. تليها مدة أقصاها 10 دقائق للأسئلة والأجوبة. وقبل بداية العروض، سيقوم المشرف على المنتدى بتقديم كل مشارك والموضوع الذي سيناقشه. وفي الأخير، سيقدم المشرف موجزاً للمناقشات ويدلي بالملاحظات الختامية بما في ذلك التوصيات المحتملة بشأن سبل تعزيز الاتساق بين السياسات الإقليمية من أجل النهوض بعمالة الشباب من خلال نشر الوعي وتوفير التدريب المهني وتنظيم مشاريع نموذجية لنقل المعارف في مجال استراتيجيات القابلية للاستخدام، وغيره من المجالات. وسيتم إعداد التقرير الموجز والتوصيات المرفقة به بعد اختتام المنتدى، وسيكون متاحاً لجميع المشاركين وعلى شبكة الإنترنت.

---

[23] انظر الموقع التالي:

http://socialeconomy.itcilo.org/en

7- جدول أعمال منتدى حلول منظمة العمل الدولية: تعزيز عمالة الشباب من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث في الدول العربية

الجزء 1: تبادل الممارسات الجيدة في مجال عمالة الشباب

المشرف: السيد يورغن شويتمان، *مدير قسم الشراكات والدعم الميداني في منظمة العمل الدولية*

السيد جياني روساس

منسق

برنامج عمالة الشباب التابع لمنظمة العمل الدولية

rosas@ilo.org

مرفق إدارة المعارف بشأن الهجرة وعمالة الشباب

لدى السيد روساس تجربة كبيرة في مجال عمالة الشباب. وهو يترأس برنامج عمالة الشباب التابع لمنظمة العمل الدولية. واضطلع السيد روساس أيضاً بتنفيذ العديد من استراتيجيات التعاون بين بلدان الجنوب في مجال عمالة الشباب. وسيعرِّف هذا العرض بمرفق إدارة المعارف بشأن الهجرة وعمالة الشباب، الذي أُطلق في آب/أغسطس 2007 لدعم تنفيذ 14 برنامجاً مشتركاً بشأن عمالة الشباب والهجرة عن طريق تحصيل المعارف وتبادلها من خلال إقامة شبكة للممارسة. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمرفق إدارة المعارف في تنظيم ورشات عمل مواضيعية وعالمية لتبادل الخبرات والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة في مجال عمالة الشباب والهجرة، وذلك من خلال الشركاء الوطنيين بمن فيهم ممثلو الحكومات والمجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي.

السيدة باز أرانسيبيا

كبيرة الموظفين التقنيين في منظمة العمل الدولية، تونس

arancibia@ilo.org

التعاون الأفقي بين ألبانيا وتونس في إطار الميثاق الإقليمي لعمالة الشباب

السيدة أرانسيبيا هي كبيرة الموظفين التقنيين في منظمة العمل الدولية في تونس. ولديها تجربة كبيرة في إدارة وتنسيق البرامج الدولية وتقديم المشورة. وستعرض السيدة أرانسيبيا مبادرة للتعاون الأفقي بين ألبانيا وتونس. ففي ألبانيا، حشدت مواثيق العمالة الإقليمية موارد محلية لتسهيل انتقال العمال الشباب من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. ووُضعت خطط عمل وطنية بشأن عمالة الشباب لتحقيق الأهداف المتمثلة في توفير العمل اللائق للشباب بالتشاور مع ممثلي منظمات العمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني. وتم تكييف المبادرة النموذجية على تونس ونُفذت بنجاح إذ إنها أيدت تعزيز قدرات الهياكل الإقليمية من خلال التدريب على طريقة تحديد خطط العمل الإقليمية

لعمالة الشباب والتخطيط لها ووضعها عن طريق اللجان التقنية المتعاونة.

السيد ياسر علي

منسق مشاريع في منظمة العمل الدولية، الأردن

ali@ilo.org

تعزيز حقوق الشباب في مكان العمل: الدروس المستخلصة من إندونيسيا والأردن

السيد علي منسق مشاريع في منظمة العمل الدولية في مجال المهارات وعمالة الشباب في الأردن. وهو خبير في التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين ولديه تجربة كبيرة في مجال تعزيز عمالة الشباب. وسيشرح العرض الدروس المستخلصة من المبادرات التي اتخذت في الأردن وإندونيسيا من أجل تعزيز حقوق الشباب في مكان العمل. وكان الهدف من المبادرة رفع مستوى إدراك الشباب لحقوقهم في مكان العمل وكيفية الدفاع عنها من خلال المفاوضة الجماعية والحماية التي توفرها النقابات. وأدت المبادرة إلى زيادة وعي الشباب بحقوقهم وتحسين فرص وصول النقابات إلى العاملين في الاقتصاد غير المنظم. كما ساعدت على إعداد دليل يتناول حقوق الشباب في مكان العمل وتدريب المدرِّبين من أجل إنشاء اتحاد للمدرِّبين على حقوق الشباب في مكان العمل في البلد.

الجزء 2: تعزيز العمل اللائق للشباب وتنمية المهارات والتعاونيات

المشرف: السيد **يورغن شويتمان**، مدير قسم الشراكات والدعم الميداني في منظمة العمل الدولية

السيدة رندة عبد ربه زين

مديرة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

randa@ucasc.ps

دور التعاونيات في تعزيز عمالة الشباب

السيدة زين هي مديرة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الأرض الفلسطينية المحتلة. لقد كرست خبرتها في الائتمان بالغ الصغر وتمكين المرأة. ويدعم اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف إدماج المرأة في التنمية الريفية وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وهو يساهم في بناء مجتمعات محلية قوية من خلال إتاحة مزيد من الفرص للشباب والمتخرجين حديثاً وفي الوقت نفسه تعزيز مشاركتهم الاقتصادية. ويستهدف اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف الفئات المحرومة من النساء، ولا سيما الشابات في المناطق الريفية، وذلك من خلال الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف. وألهم عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف تعاونيات مالية نسائية أخرى في اليمن حيث قدّم الاتحاد الدعم لإعداد أدلة، وفي لبنان حيث تم تبادل الممارسة خلال ورشة عمل فاستُلهم بها لإنشاء تعاونيات في البلد.

السيد يوسف علوي سليماني

خبير استشاري ومدرب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

youssefalaouis@hotmail.com

التعاون بين بلدان الجنوب والاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الرزمة التدريبية "كيف تدير تعاونيتك الزراعية" (My.COOP)

لدى السيد علوي سليماني أكثر من 32 عاماً من الخبرة، تحديداً في مجال التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيركز عرض السيد سليماني على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث في التعاونيات، ولاسيما نشاط الرزمة التدريبية "كيف تدير تعاونيتك الزراعية". وهذه الرزمة التدريبية ثمرة جهد تعاوني ساهمت فيه مجموعة واسعة من الشركاء مثل وكالات تنمية التعاونية والكليات والجامعات التعاونية والمنظمات التعاونية ومنظمات المنتجين ومعاهد المعرفة ووكالات الأمم المتحدة. وساعدت هذه الرزمة على تعزيز التعاونيات الزراعية وتنظيم المزارعين في تعاونيات. كما حددت مهارات تدريبية لمدربي المهنيين والمهندسين الزراعيين الشباب الذين يعملون مع منظمات المنتجين. لقد تُرجمت الرزمة التدريبية "كيف تدير تعاونيتك الزراعية" إلى لغات مختلفة لكي تكون متاحة لطائفة واسعة من البلدان. بالإضافة إلى ذلك، توجد على شبكة الإنترنت منصة متاحة للمشاركين في التدريب وهي منتدى للنقاش الفعال. وتستخدم هذه

المنصة للتبادل الأفقي بشأن مختلف القضايا المتصلة بالتعاونيات الزراعية في شتى البلدان.

السيدة كريستين هوفمان

أخصائية في تنمية المهارات، فريق منظمة العمل الدولية المعني بالعمل اللائق لشمال أفريقيا

hofmann@ilo.org

الارتقاء بالتلمذة الصناعية: تجارب عبر البلدان من تونس ومصر والأردن

تعمل السيدة كريستين هوفمان كأخصائية في تنمية المهارات في فريق منظمة العمل الدولية المعني بالعمل اللائق لشمال أفريقيا في القاهرة. وخلال تجربتها، أجرت السيدة هوفمان بحوثاً عن التلمذة الصناعية غير المنظمة في عدد من البلدان وأشرفت على هذه البحوث، كما أعدت دليل موارد بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية غير المنظمة في أفريقيا وقدمت دورات تدريبية وخدمات استشارية لمشاريع التعاون التقني في بلدان في آسيا وأفريقيا. وسيسلط العرض الضوء على تجارب عبر البلدان من تونس ومصر والأردن بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية. وفي العديد من البلدان التي ينتشر فيها الاقتصاد غير المنظم بشكل كبير، تُكتسب مهارات العمل بصورة غير رسمية من خلال التلمذة الصناعية غير المنظمة. فابتكرت بعض البلدان مثل مصر وتونس تشريعات استجابةً لهذا الواقع. وتدعم منظمة العمل الدولية تعزيز النظم القائمة، وسبق أن ساعدت في تصميم نهج نموذجي في الأردن من خلال مختلف مشاريع عمالة الشباب. ويهدف النهج إلى الاعتراف بمساهمة التلمذة الصناعية في بناء قاعدة المهارات الوطنية. وساعد الحوار على الصعيدين الوطني والمحلي على التعرف على التحديات التي تواجهها النُّهج الحالية وتحديد مواطن ضعفها وأفضى إلى اقتراح تدابير لتحسين النظم والممارسات القائمة، وذلك بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني.

الجزء 3: الوظائف الخضراء للشباب

المشرفة: السيدة أنيتا أموريم، رئيسة وحدة الشراكات الناشئة والخاصة، قسم الشراكات والدعم الميداني في منظمة العمل الدولية

السيد رؤوف دباس

كبير المستشارين في وزارة البيئة، الأردن

rdabbas@gmail.com

مبادرة كلية بيرفوت (Barefoot) المشتركة بين الأردن والهند في مجال التعاون بين بلدان الجنوب

السيد رؤوف دباس هو نائب رئيس جمعية أصدقاء البيئة وعضو في إحدى جماعات الضغط وناشط في المجال البيئي. وهو كبير المستشارين في وزارة البيئة في الأردن. وسيعرض السيد دباس مبادرة كلية بيرفوت المشتركة بين الأردن والهند في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. والهدف من المبادرة تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً والتخفيف من حدة الفقر من خلال إنشاء تعاونيات نسائية في القرى وإدارة مجمّع للطاقة الشمسية الكهروضوئية ومركز للتدريب. وتسعى المبادرة كذلك إلى توفير مصدر مستدام للطاقة عن طريق تدريب النساء الريفيات على صناعة نظم للطاقة الشمسية والنهوض بتعليم طلاب المدارس من خلال توفير مصدر مستدام للتخلص من النفايات. وصُممت المبادرة في البداية على الهند وتم تكييفها على الأردن. وقضت امرأتان من إحدى القرى الأردنية 6 أشهر في الهند حيث تلقّتا تدريباً على مشروع كهربةٍ بالطاقة الشمسية الكهروضوئية. ومن ثم، طُبقت هذه المعارف في الأردن.

السيد حسين أباظة

مدير مركز الحلول الإنمائية المستدامة، مصر

hussein.m.abaza@gmail.com

الوظائف الخضراء للشباب والتعاون الإقليمي في الدول العربية

السيد أباظة هو مدير مركز الحلول الإنمائية المستدامة ورئيس سابق لفرع الاقتصاد والتجارة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيعرض السيد أباظة مبادرات ترمي إلى توفير الوظائف الخضراء للشباب وتعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال. وسيركز العرض على التنمية الريفية والمجتمعية من خلال إدارة النفايات الصلبة وإنتاج الأسمدة العضوية للمساهمة في إنتاجية التربة وزيادة المحاصيل. وساهم المشروع المجتمعي لإدارة النفايات الصلبة في قرية الكتة في مصر في الحد من كم النفايات الصلبة التي تخلفها الأسر المعيشية على صعيد المحافظة، وذلك عن طريق تشجيع فرز النفايات وإنتاج الأسمدة العضوية. وأدى المشروع إلى توفير وظائف للشباب بوجه خاص

وتوليد الدخل للمشاركين وتحسين الظروف الصحية والبيئية. وحظيت المبادرة بالاعتراف كممارسة جيدة، ومن شأن مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا أن يكون محفزاً لتسهيل نقل المعارف إلى بلدان عربية أخرى.

السيد حسام علام

مدير البرامج الإقليمية في مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، مصر

hallam@cedare.int

الوظائف الخضراء للشباب والتعاون الإقليمي: دراسات الحالات وإجراء تحليل مقارن في الدول العربية

الدكتور حسام علام هو مدير البرامج الإقليمية في برنامج الشواغل الاستراتيجية في مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، وهي منظمة دولية مقرها في مصر. ويركز عمل الدكتور علام حالياً على الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر والمواضيع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء. وسيكرّس هذا العرض لتقديم دراسات الحالات الناجحة والتحليل المقارن للمبادرات الرامية إلى تعزيز الوظائف الخضراء لصالح الشباب في الدول العربية.

مراكز التنسيق في منظمة العمل الدولية:

أنيتا أموريم

رئيسة وحدة الشراكات الناشئة والخاصة

قسم الشراكات والدعم الميداني

amorim@ilo.org

+41 795931355

كريستينا مالدونادو

موظفة معنية بالتعاون بين بلدان الجنوب

وحدة الشراكات الناشئة والخاصة

قسم الشراكات والدعم الميداني

mcmaldonador@gmail.com

الملحق الأول

معايير الممارسات الجيدة

إنّ المسألة المتعلقة بدور منظمة العمل الدولية أساسية كمعيار شامل: "ما هو الدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في تيسير هذه الممارسة؟ وهل تستفيد الممارسة من الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية وقدرتها الفريدة من نوعها على الوصول إلى الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال؟" ومن المعايير الشاملة الهامة الأخرى مسألة تعميم المساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية حيثما أمكن ذلك. وينبغي أن تفي الممارسات الجيدة التي سيتم اختيارها بثلاثةٍ من المعايير التالية:

الممارسات الجيدة التي تشمل التعاون "الأفقي": تنطوي على التعاون بين بلدين أو أكثر من بلدان 'الجنوب' التي تعيش نفس الظروف الجغرافية السياسية والاجتماعية الاقتصادية وتتقاسم نفس القيم. ويمكن أن يأخذ التعاون شكل تبادل المعارف أو تدريب القوى العاملة أو محاكاة الاستراتيجيات التي أثبتت فعاليتها في أماكن متشابهة. ويمكن الاسترشاد ببعض الأسئلة: هل هذه الممارسة التي سُمح بتنفيذها قائمة على مبدأيْ المساواة والتضامن الدولي؟ ومن مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب عدم الاشتراط، استناداً إلى عدم التمييز وتبادل المعلومات. فهل كان ذلك ممكناً في المبادرة؟

- في العديد من الحالات، تساهم البلدان ذات الدخل المتوسط في تنمية أقل البلدان نمواً من خلال التعاون الإنمائي، على غرار التعاون المعهود "بين الشمال والجنوب". ولكي يعرّف التعاون على أنه "تعاون بين بلدان الجنوب"، ينبغي أن يفي بالمعايير الواردة في إعلان نيروبي (2009)، بما في ذلك مبادئ التضامن الدولي القائم على الطلب.

الممارسات الجيدة التي تشمل التعاون المثلث: تنطوي على التعاون بين بلد من بلدان 'الشمال' وبلديْن أو أكثر من بلدان 'الجنوب'. ويمكن أن تأخذ المساعدة التي يقدمها الشمال شكل مساهمة مالية أو خبرة تقنية.

الابتكار: ما هو الشيء الذي يميز المبادرة وقد يجعل الآخرين يهتمون بها؟ الجدير بالملاحظة أن المبادرة لا تحتاج إلى أن تكون جديدة لكي تفي بهذا المعيار. ولا يمكن دعم الممارسات على هذا الصعيد ببيانات أو تقييم رسمي، فقد تم تجريبها ويمكن تقديم مبرر قوي يثبت فعاليتها، وفقاً للمعايير المذكورة أعلاه.

قابلية التكيف: هل مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب هذه قابلة للتكيف في حالات وأماكن مماثلة؟ هل أثبتت نجاحها بتحقيق نتائج يمكن التأكد منها؟ ورغم أن الممارسة محلية، فإنها تتميز بخصائص يمكن نقلها إلى أماكن أو حالات أخرى.

الاستدامة: هل من المرجح أن تستمر مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب و/أو فوائدها بطريقة أو بأخرى وتكون دائمة الفعالية في الأجليْن من المتوسط إلى البعيد؟ من الممكن أن ينطوي ذلك على الاستمرار في مشروع نشاط بعد الموعد الذي يُتوقع فيه استنفاد التمويل الأولي أو إنشاء مواقف أو طرق عمل جديدة أو إدماج التعاون الإنمائي في مجال العمل اللائق أو بناء القدرات، أو ما إلى ذلك.